الفصـل الرابع

(الدراسة الميدانية)

تحليل واقع مجانية التعليم العام قبل الجامعي في مصر

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

تحليل واقع مجانية التعليم العام في مصر ومصادر تمويله

تمهيد:

يعرض هذا الفصل خطوات إجراء الدراسة الميدانية لهذه الدراسة والتي تهدف إلى الوقوف على واقع تطبيق مجانية التعليم المصري في المرحلة قبل الجامعية وواقع المشاركة المجتمعية في تمويله وأهم البدائل المقدمة للعمل على تحقيق المجانية فيه، وهذا من خلال أخذ رأي عينة (مجتمع الدراسة) متمثلة في (مديري الإدارات التعليمية بمحافظة كفرالشيخ - موجهين - مدرسين - أولياء أمور - مجالس أمناء - أحزاب سياسية - رجال أعمال - خبراء اقتصاديين)، وذلك للاستفادة في التحليل النظري لنتائج الدراسة الميدانية مما يسهم وضع تصور مقترح لبدائل تمويل التعليم العام قبل الجامعي في مصر بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص والجودة الشاملة للتعليم كما نص دستور ٢٠١٤ على ضرورة التزام الدولة بتقديم تعليم عالي الجودة للجميع في المادة (١٩) منه: "التعليم حق لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وتأصيل المنهج العلمي في التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار وترسيخ القيم الحضارية والروحية وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، والتعليم إلزامي حتى المرحلة الثانوية أو ما يعادلها وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمي وفقاً للقانون وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية وتشرف الدولة عليها لضمان التزام جميع المدارس بالسياسات العامة التعليمية.

أولا : بناء آداة الدراسة الميدانية :

أ- وصف الآداة :-

- وهي مجموعة من الأسئلة متمثلة تحت أربعة محاور رئيسية بهدف الكشف عن رؤي وتوجهات ومقترحات عينة الدراسة (السابق الإشارة إليهم) حول إيجاد فرص وبدائل لتمويل التعليم العام قبل الجامعي في مصر في ضوء المجانية وتكافؤ الفرص التعليمية وسبل تحقيق ذلك.

من خلال الدراسة التحليلية والدراسات السابقة أمكن بناء إستبانة من عدة محاور كالتالي:

١) **المحور الأول** : واقع مجانية التعليم العام المصري ويندرج تحت هذا المحور خمسة أسئلة تدور حول

١- مدى تحقيق مجانية التعليم قبل الجامعي في مصر وكذلك مدي تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٢- هل ما يتم إنفاقه سنويا من قبل الحكومة المركزية علي قطاع التعليم العام قبل الجامعي كرفي لتحقيق جودة هذا النظام التعليمي ومخرجاته .

٣- هل يساعد هذا الاتفاق الحكومي علي التعليم العام قبل الجامعي في الفضاء علي الدروس الخصوصية وغيره من مشكلات تحد من جودتها.

٢) **المحور الثاني :-**

ويتناول معوقات اسهام القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تمويل بعض جوانب التعليم العام . ويندرج تحت هذا المحور ثلاث عشرة سؤالا تقيس مدي افادة المجتمع المحلي والنظام التعليمي من القطاع الخاص ورجال الأعمال

ومؤسسات المجتمع المدني في دعم قطاع التعليم وتمويلة والنهوض به . كذلك الكشف عن عيوب ومزايا مركزية القرار التعليمي والإدارة التعليمية والدور المنوط بالقطاع الخاص تجاه التعليم ومدي تذليل العقبات في هذا السياق .

٣) المحور الثالث :-

ويتناول بنود المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العام قبل الجامعي ويشتمل علي ستة عشر بنداً يقيس مدي المشاركة المجتمعية في تمويل البرامج التنموية والثقافية لرفع الوعي بأهمية دعم العملية التعليمية في البيئة المحلية وتوفير المستلزمات الدرايسة وصيانة المباني التعليمية والمدارس وتقديم الهبات والتبرعات للمدارس.

٤) المحور الرابع :-

ويتناول مقترحات لزيادة اسهام القطاع المحلي والخاص في تمويل التعليم العام قبل الجامعي . وهنا يتم طرح الرؤي والمقترحات حول اشراك القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية والإنفاق من علي التعليم العام قبل الجامعي ويشتمل علي تسعة بنود .

صدق الآداة:

هذا ولقد اشتمل كل محور علي عدة مفردات ، عرضت في صورتها الأولية علي مجموعة من السادة المحكمين من أساتذة التربية في كليات التربية وكان المطلوب من سيادتهم:-

- تعديل صياغة تلك المفردات بما يضمن دقة إستجابة أفراد مجتمع الدراسة .
- إضافة أي بنود أخري يرونها مناسبة .
- حذف أي بند يرونه غير مهم .

-ولقد كانت الإستبانه بصورتها المبدئية كما في الملحق (١)

- وأصبحت في صورتها النهائية كما في الملحق (٢)

وبعد حساب الصدق والعرض علي المحكمين تم إجراء التعديلات المطلوبة الآتية:

البنود التي تم حذفها من الاستبيان هي بنود الإجابات كي تصبح أكثر وضوحا وتحديدا فقد كانت :

بند رقم ٤ في المحور الثالث : تأمين الأجهزة التعليمية فأصبح تزويد المدارس بالأجهزة التعليمية.

بند رقم٨ في المحور الثالث :كان تمويل البحوث والدراسات التربوية فأصبح تمويل البحوث والدراسات التربوية لحل مشكلات عمليتي التعلم والتعليم المدرسي.

بند رقم٩ في المحور الثالث: كان تدريب المعلمين فأصبح تدريب وتنمية مراكز التنمية المهنية للمعلمين.

بند رقم ٦ في المحور الرابع: كان تزويد القطاع الخاص المستمر للتقارير والإنجازات التي يحققها التعليم العام فأصبح اشتراك ممثلي القطاع الخاص بمجالس الأمناء والمجالس النوعية للتعليم علي المستويين المركزي ولا مركزي دعماً للمحاسبية.

بند رقم٩ في المحور الرابع: كان تشكيل لجان مشتركة بين رجال الأعمال ومسئولي التعليم العام فأصبح تشكيل لجان مشتركة بين رجال الأعمال ومسئولي التعليم العام للمشاركة في وضع خطط توفير الموارد المالية اللازمة للمدارس وتحديد مواصفات الخرجين.

وقد تم تعديل الإستجابات من مقياس خماسي إلي ثلاثي .

ب- صدق الإستبيان validity :

يعد الاستبيان صادقا إذا كان يقيس ما يدعي قياسة ، وهناك طرق عديدة لقياس للأداة منها صدق المضمون بالرجوع إلي الكتب والمراجع العلمية ومقارنة محتويات الاستبيان بمعلوماتها ، أو عن طريق استشارة الخبراء ويسمي الصدق الظاهري [1] وقد عرضت الباحثة محاور الاستبيان علي مجموعة من أساتذة التربية في كليات التربية [2]، وقد تم حساب الصدق بطريقة ألفا كرومباخ .

ج ثبات الإستبيان reliability :-

ويعني أن يعطي الاستبيان نفس النتائج باستمرار ، إذا ما تكرر تطبيقة علي المفحوصين أنفسهم وتحت الشروط نفسها، ومن طرق قياس الثبات ، طريقة إعادة تطبيق الاستبيان مرتين) وقد تم حساب ثبات بنود محاور الاستبيان بطريقة الفاكورنباخ علي عينة الدراسة الاستطلاعية والتي أوضحت أن قيم معاملات بنود كل محور أقل من أو تساوي معامل ثبات المحور ، بما يعني أن حذف أي مفرده يؤثر سلبا في المحور ، وان المحاور تتمتع بمعامل ثبات مقبول ، وبذلك تكونت الباحثة قد تأكدت من صدق القائمة وثبات صلاحيتها للتطبيق .

ثانياً:مجتمع وعينة الدراسة الميدانية :- جدول رقم (١٦)

العينة	العدد	النسبة	عدد المجتمع الأصلي
مديرى الإدارات التعليمية بمحافظة كفر الشيخ	٨	١٠٠%	٨
موجهي التعليم العام قبل الجامعي (إعدادي - ثانوي - إبتدائي)	١٠ نسبة ١%	١%	٨آلاف موجه
مدرسين	٢٥ نسبة٢,٥%	٠.٥ %	٥٥ ألف مدرس
الأحزاب السياسية بمحافظة كفر الشيخ	٥	١٠٠%	٥
رجال أعمال	٢	٢٠%	١٠
مدير مالي وإداري بالمحافظة	٢	٢٠%	١٠
خبراء إقتصاد لهم إهتمام بشئون التعليم	٢	١٦ %	١٢

(١) فاروق شوقي البرهي(٢٠١١): أساليب ومناهج البحث في التربية وعلم والنفس ط١ ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ص ص ٢٨٢ ، ٢٨٤ .

(٢) ملحق رقم (٣) يوضح أسماء السادة المحكمين .

ثالثاً :- إجراءات التطبيق :-

عقـدت الباحثـة لقـاءات فرديـة وثنائيـة مـع أفـراد العينـة فـي مختلـف أمـاكن تواجـد أفـراد العينـة (مبني مديرية التربية والتعليم بجوار مديرية أمن كفر الشيخ – ومقرات الأحزاب السياسية بالمحافظة ورجال الاقتصاد بمجلس الشورى بالقاهرة ورجال الأعمال بنادي رجال الأعمال بالمحافظة ومجالس الأمناء بعدد من المدارس في الثلاث مراحل التعليمية) .

جدول رقم (١٧) عنوانين أفراد العينة

العينـــــة
مديري الإدارات التعليمية بمحافظة كفر الشيخ
حزب الكرامة
حزب المؤتمر
حزب الوفد
حزب الشعب الجمهوري
حزب المصريين الأحرار
حزب الدستور
مجالس الأمناء بعدد من المدارس

رابعاً:-الأسلوب الاحصائي المستخدم :

بعد تطبيق الاستبيان وجمع الاستمارات ثم تفريغ البيانات وجدولتها باستخدام برنامج Microsoft office excel ٢٠٠٩ تمهيدا لتحليلها احصائيا وبالنظر إلي خصائص البيانات فقد تمت الاستعانة بالأساليب الاحصائية التالية :-

- **الوزن النسبي :-**

من أجل ترتيب البنود وفقا لأهميتها داخل كل محور ، ومن ثم تفسير هذا الترتيب فقد تم قياس الوزن النسبي لاستجابة أفراد العينة باستخدام المعادلة :-

الوزنه النسبي : (ت$_{١}$ ×٣) + (ت$_{٢}$ × ٢) + (ت$_{٣}$ × ١)

مجـ ن

حيث أن

ت١ = تكرار الإجابة بـ (نعم)

ت٢ = تكرار الإجابة بـ (لا)

ت٣ = تكرار الإجابة بـ (أحيانا ا)

٢- مقياس حسن المطابقة (كـا^{٢}) chi squore xo^{٢} :

أستخدم هذا المقياس للكشف عن الفروق الموجودة بين تكرارات استجابات مجموعات العينة فإستخدام كـا٢ لحساب دلالة فروق التكرارت أو البيانات التي تم تحويلها الي تكرار مثل النسب والاحتمالات ونظرا لأن الدراسة تعتمد علي التكرارات فقد كان مقياس كـا٢ مناسبا إحصائيا لتحليل النتائج

وتبين المعادلة الآتية الطريقة العامة لحساب كا ٢ :-

$$(xo)^2 = \sum \frac{(fo-fe)2}{fe}$$

حيث أن كـا٢ = xo^2 .

ومجموع التكرارت = $\sum$.

والتكرار المتوقع = Fe .

والتكرار الملاحظ = Fo .

التكرار المتوقع = عدد أفراد العينة ÷ عدد البدائل .

البدائل = ٣.

درجات الحرية = عدد البدائل -١.

وقد تم حساب قيمة (كـا٢) لدراسة دلالة الفروق بين التكرارت للإستجابات لدي عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات الاستبيان عند مستوي دلالة ٠,٠١ وبدرجة ثقة ٠,٩٩ ودرجات حرية تساوي.

خامساً:نتائج الدراسة وتفسيرها:

تم تحليل نتائج الاستبيان ومناقشته علي مستوين :-

المستوى الأول :

يهدف إلي معرفة ترتيب مفردات كل محور في سياقة وفق الألوية وتفسير ذلك الترتيب وسيتم ذلك من خلال عرض استجابات أفراد العينة نحو مفردات كل محور علي حدة ثم تحليل نتائج كل محور ومناقشتها

المستوي الثاني :

يهدف إلي تحديد المحاور الإستراتيجية التي يكون لها الأولوية في التطبيق .

أ- تحليل نتائج كل محور من محاور الإستبيان وذلك بأخذ رأس أفراد العينة السابقة الإشارة إليهم:

جدول (١٦) يوضح استجابات أفراد العينة نحو مفردات المحور الأول : واقع مجانية التعليم العام في مصر :-

المفردات	نعم ت١	لا ت٣	احيانا ت٢	الـــــوزن النسبي	قيمة x^2 عند ٠,٠١	مستوى الدلالة عند ٩,٢١
١-تحقيق مجانية التعليم قبل الجامعي في مصر .	١٠	٢٨	١٦	٦٢,٥	٩,٣	دال احصائيا
٢- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مراحل التعليم قبل الجامعي	٩	١٧	٢٨	٨٣	١٠,١	دال احصائيا
٣- ما تتحملة الدولة من تمويل لهذا القطاع التعليمي يحقق جودة المخرج	٩	١٦	٢٩	٨٥	١١,٤	دال احصائيا
٤- ما تقدمة الدولة من دعم للمشروعات التعليمية للتعليم قبل الجامعي كاف للنهوض فعليا بهذا القطاع	٩	٣١	١٤	٨٣	١٤,٧	دال احصائيا
٥- التمويل الحكومي في التعليم قبل الجامعي يخفف من العبء الذي تتحملة الأسرة المصرية شهريا ويساعد علي القضاء علي الدروس الخصوصية	١٠	٢٨	١٦	٦٢,٥	٩,٣٣	دال احصائياً

تعليق علي بنود محاور الاستبيان :-

أولا : المحور الأول واقع مجانية التعليم العام قبل الجامعي في مصر :-

ويتناول هذا المحور عدة بنود توضح واقع مجانية للتعليم المصري قبل الجامعي . ونجد بناء علي استجابات أفراد العينة لهذا الاستبيان أن إستجابتهم بـ "لا" للبند رقم (٤) : ما تقدمة الدولة من دعم للمشروعاتا التعليمية للتعليم قبل الجامعي كان للنهوض فعليا بهذا القطاع أم أن هذا الدعم المادي الذي يتم هدرة في المديريات التعليمية والقطاع الإداري أكثر منها في البيئة التعليمية المدرسيةز هذه الاستجابة هي العلي في الوزن النسبي و كا٢ المحسوبة بمقدار ١٦% لا ٤,٥% نعم.

-كذلك كانت الإستجابة بـ"لا" علي تحقق مجانية التعليم قبل الجامعي في مصرهي الأعلي بمقدار ١٥,١٢% لا و٥,٤% نعم.

وهذا يؤكد مدي هدر المجانية كمبدأ أساسي من حقوق الطفل في التعليم المجاني .

- وفي المرتبة الثالثة نجد الإستجابة بـ" لا " علي بند أن التمويل الحكومي في التعليم قبل الجامعي يخفف من العبء الذي تحملة الأسرة المصرية شهريا ويساعد علي القضاء علي الدروس الخصوصية بمقدار ١٥,١٢% لا : ٥,٤% نعم وهذا يؤكد علي المعاناة التي يتكبدها المواطن المصري للحصول علي فرصة التعليم .
- الإستجابة علي البند الثاني " يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مراحل التعليم قبل الجامعي " جاءت الإستجابة بـ أحيانا بنسبة ١٥% و٩,١٨% لا.
- وهنا تشتت في إجابة العينة حيث أنهم غير راضيين عن ما تقدمة الدولة حيال تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وبمعني آخر أنه مبدأ غير محقق أساسا علي أرض الواقع .
- كذلك نجد الإستجابة بـ أحيانا بنسبة ٧,٥٦% و١٦% لا علي البند الثالث وما تتحملة الدولة من التمويل لهذا القطاع التعليمي والذي لا يحقق العملية التعليمية أو كفاءة المخرج التعليمي .

– وبشكل عام فإن واقع المجانية في هذا المحور واقع عبرت عنه النسب والإستجابات بشكل مؤسف لا يدعم صنع قرار تعليمي هادف وفاعل يؤدي لتحقيق الجودة التعليمية شكلا وموضوعا ولا يدعم تخفيف العبء الملقي علي كاهل الأسرة المصرية ومحاربة الدروس الخصوصية أيضاً بناء علي نتائج إستجابات هذا المحور فإنها تتفق مع نتائج دراسة محمد سيد حافظ والتي بعنوان " العلاقة بين التفوق الدراسي والتميزات الإجتماعية والاقتصادية"، في أن التطبيق الفعلي لمجانية التعليم في مصر يتطلب في الواقع الكثير من التشريعات القانونية المتكاملة مع الواقع الفعلي في سبيل تحقيق العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية كما أن المجانية المزمعة حالياً لا تحقق إلا التمييز ببين الأبناء القادرين مادياً وغير القادرين علي تعاطي الدروس الخصوصية. وهذا ما تتفق فيه أيضاً مع دراسة عبد التواب عبد الله بعنوان " تكافؤ الفرص التعليمية للتعليم الثانوي في مصر" في أن التعليم الثانوي والإلتحاق به يعكس المستوي الإقتصادي والاجتماعي للتلاميذ وكذلك تتفق ودراسة عوض توفيق عوض بعنوان " تطبيق مجانية التعليم في المرحلة الأولي وعلاقتها في تحقيق العدالة الاجتماعية بين التلاميذ" في أن المجانية يجب أن تمتد لتشمل الرعاية الكاملة للتلاميذ وإتاحة الفرصة التعليمية علي قدم المساواة وبشكل عادل وعدم التميز بأي فئة بسبب القدرات المالية أو الوضع الاجتماعي.

المحور الثاني :- جدول (١٧) معوقات إسهام القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تمويل بعض جوانب التعليم العام قبل الجامعي

م	العبـــارة	ت نعم	ت لا	ت احيانا	الوزن النسبي	كا٢
٦	الاعتقاد بأن تمويل التعليم العام مسئولية الدولة فقط	١٠	٢٨	١٦	٦٢,٥٦	٩,٣٣
٧	عدم استفادة القطاع الخاص من مخرجات التعليم العام (بمعنى أن الخريج لا يلاءم احتياجات صاحب العمل).	٢٩	٤	٢١	١٢٩,٠٨	١٨,١١
٨	عدم تحديد المجالات التي يمكن أن يسهم من خلالها القطاع الخاص في تمويل التعليم .	١٤	٤	٣٦	١١٤,٠٨	٢٩,٧٧
٩	ضعف العلاقة بين إدارات التعليم ووحدات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.	٣٣	٥	١٦	١٣١,١	٢٢,١١
١٠	ضعف التركيز الإعلامي على المشاركات التي يقدمها مثلاً القطاع الخاص للتعليم العام أو بعض المدارس .	٣٠	٢	٢٢	١٣٤,٠٤	٢٣,١١
١١	عدم وجود نظم ولوائح تنظم كيفية أو طريقة إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم وإمكانية مشاركته في المحاسبة.	٢٥	٥	٢٤	١٢٣,١	١٤,١١
١٢	عدم اهتمام المسئولين في التعليم العام بالقطاع الخاص وإمكانياته.	١٠	٢٨	١٦	٦٢,٥٦	٩,٣٣
١٣	إحجام القطاع الخاص عن المساهمة في المجالات العامة لاهتمامه بتعظيم عائداته.	٢٨	٧	١٩	١٢٢,١٤	١٢,٣٣
١٤	تركيز القطاع الخاص على المجالات ذات المردود المالي المباشر فقط .	٣٢	٣	١٩	١٣٤,٠٦	٢٣,٤٤

١٥	المركزية في إدارة التعليم والإجراءات الروتينية المملة لمن يرغب نفي المساهمة في التمويل.	٢٩	٤	٢١	١٢٩,٠٨	١٨,١١
١٦	عدم وجود لوائح وقوانين منظمة تربط مؤسسات التعليم العام بالقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.	٢٢	٦	٢٦	١١٨,١٢	١٢,٤٤
١٧	عدم توضيح الدور المطلوب من القطاع الخاص في تمويل التعليم في خطط التنمية .	٢٨	١٠	٢٠	١٢١,١٤	١١,٤٤
١٨	خوف المسئولين عن التعليم من تلقي مساعدات وهبات دون وجود قواعد منظمة.	٢٢	١٢	١٦	٦٢,٥٦	٩,٣٣

- إن قيمة كا^{2} الجدولية عند درجة حرية =٢ هي ٩,٢١ عند مقارنتها بقيمة كا^{2} المحسوب لكل عبارة يتضح مدي دلالة كل عبارة إحصائيا ، فعندما تكون كا^{2} المحسوبة أكبر من كا^{2} الجدولية تكون العبارة دالة إحصائيا .
- ويتناول هذا المحور بنود توضح المعوقات التي تعرقل وتحبط اسهام القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تمويل بعض جوانب التعليم العام قبل الجامعي في مصر حيث نجد أن الاستجابة بـ (نعم) في بند ضعف العلاقة بين إدارات التعليم ووحدات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني هي الاستجابة الغالبة بنسبة ١٢,٤٢% : ٢,٧% بـ (لا) وهذا يؤكد علي إنعدام العلاقة التفاعلية و الشراكة بين إدارات التعليم (الجهاز الحكومي) والقطاع الخاص (المجتمع المدني) .
- كذلك فإن تركيز القطاع الخاص علي المجالات ذات المردود المالي المباشر فقط يأتي في المرتبة الثانية من حيث أحد أوجه معوقات وجود شراكة حقيقية بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص بنسبة ١٧,٢٨% نعم إلي : ١,٦٢% لا .
- إن ضعف التركيز الإعلامي علي المشاركات التي يقدمها القطاع الخاص علي سبيل المثال للمدارس والإدارات التعليمية كانت الإستجابة عليه بـ (نعم) ١٦,٥% : إلي ١% (لا) وذلك يؤكد أن هذا الضعف في التركيز الإعلامي يؤثر سلبا علي جدية وحماس أصحاب القرارات في القطاع الخاص في ابداء مشاركتهم ودعمهم للقطاع التعليمي .
- جاءت الإستجابة بـ (نعم) بنسبة ١٥,٦٦% : ٢,١٦% (لا) في عدم إستفادة القطاع الخاص من مخرجات التعليم العام بمعني أن الخريج لا يلائم إحتياجات صاحب العمل وهذا يفسر إحجام رجال الأعمال علي تقديم الدعم والمساعدة للمؤسسات التعليمية لأن برامج التعليم والمدارس برمتة لا يؤهل الطالب لسوق العمل .
- وجاءت الإستجابة بـ (نعم) بنسبة ١٥,٦٦% : ٢,١٦% (لا) في كون المركزية في إدارة التعليم والإجراءات الروتينية المملة لمن يرغب في المساهمة في تمويل التعليم .
- تمثل الإستجابة بـ (نعم) لإحجام القطاع الخاص عن المساهمة في المجالات العامة لإهتمامة بتعظيم عائداتة بنسبة ١٥,١٢% : ٣,٧٨% للإستجابة بـ (لا) . دليل واضح وقوي عن ضعف المشاركة من جانب القطاع الخاص في دعم العملية التعليمية .
- إن توضيح الدور المطلوب من القطاع الخاص في تمويل التعليم في تخطيط التنمية خاصة في دعم العملية التعليمية من حيث حجم التمويل والإنفاق يأتي هذا التوضيح هاما وضروريا لأن عدم المشاركة من جانب القطاع الخاص في تمويل

التعليم لأنه لا يدرك ما هو الدور المطلوب منه وهذا ما أكدته الإستجابة بـ (نعم) ١٥,١٢% : ٥,٤% (لا) في الاستبيان.

- كانت الإستجابة بـ ١١,٨% نعم : ٦,٤٨% لا في بند حقوق المسئولين عن التعليم من تلقي مساعدات وهبات دون قواعد منظمة لذلك أحداهم المعوقات أمام إسهام القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تمويل بعض جوانب التعليم العام.

- وبناء علي استجابات البند السابق جاءت استجابات البند الخاص بعدم وجود لوائح وقوانين منظمة تربط مؤسسات التعليم العام بالقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني حيث كانت ١٤,٠٤% أحيانا إلي ١١,٨٨% بـ نعم مما يعطي مؤشرا علي خوف المسئولين في قطاع التعليم من تلقي هبات ومساعدات للمدارس أو النظام التعليمي من تلقي هبات ومساعدات للمدارس أو النظام التعليمي لعدم وجود لوائح تنظم هذا العطاء والمنح .

- وبشكل عام فإن الاستجابات بنعم في هذا المحور جاءت علي نحو قوي ومؤكد علي ضعف العلاقة بين إدارات التعليم ووحدات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك ضعف العلاقة أدي لضعف اهتمام المسئولين في الحكومة المركزية المنوطة بشئون التعليم (وزارة التربية والتعليم) بالقطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية التي قد تسهم بشكل فعال ومباشر في تمويل البرامج التعليمية في محيطها كذلك غياب اللوائح والقوانين والمحاسبية لربط المجتمع بمؤسسات التعلم بشكل محدود ودقيق يوضح دور كل منهما حيال الآخر هذا الغياب أدي بشكل مباشر لانعدام الثقة والمصداقية في محاولات عمل شراكات تعليمية هادفة بين القطاع العام و القطاع الخاص والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني .

- أن المركزية الشديدة في إدارة التعليم والإجراءات الروتينية العقيمة أدت لتدهور حال التعليم قبل الجامعي في مصر وأدت لإحجام القطاع الخاص عن المشاركة والمساهمة في دفع عجلة تنمية التعليم وهذه النتائج السابقة علي أسئلة المحور الثاني تتفق ونتائج دراسة " أضواء علي الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر(٢٠٠٧ ـ ٢٠١٢) نحو نقله نوعية في التعليم لمحسن عبد الستار عزب، في أن نقل الصلاحيات في إتخاذ القرار التعليمي من الإدارة المركزية إلي المحليات والإدارات التعليمية أمر هام وحيوي في تحقيق جودة العملية التعليمية وكفائتها وتحقيق حسن توزيع الموارد والفرص التعليمية .

المحور الثالث: المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العام قبل الجامعي

- يتناول المحور الثالث: جدول (١٨) للإستبيان المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم قبل الجامعي وسبل هذه المشاركة التي يتم عن طريق بعض البنود والتي جداءت في هذا الاستبيان كالتالي:-

م	سبل المشاركة المجتمعية لتمويل التعليم العام في مصر تتم عن طريق:-	ت نعم	ت لا	ت احيانا	الوزن النسبي	كا٢
١٩	تقديم التبرعات النقدية للمدارس .	٩	٢٩	١٦	٥٩,٥٨	١١,٤٤
٢٠	إنشاء المباني المدرسية .	٦	١٨	٣٠	٧٨,٣٦	١٦
٢١	صيانة المباني التعليمية والمدارس .	٩	١٥	٣٠	٨٧,٣	١٣
٢٢	تزويد المدارس بالأجهزة التعليمية .	٤	٢٥	٢٥	٦٢,٥	١٦,٣
٢٣	طباعة الكتب المدرسية .	١٠	٢٨	١٦	٦٢,٥٦	٩,٣٣
٢٤	توفير المستلزمات اللازمة لعملية التدريس.	٩	٢٨	١٧	٦١,٥٦	١٠,١١
٢٥	توفير الوجبات المدرسية للطلاب .	٣	٢٩	٢٢	٥٣,٥٨	٢٠,١١
٢٦	تمويل البحوث والدراسات التربوية اللازمة لحل المشكلات المدرسية .	٤	٣٤	١٦	٤٤,٦٨	٢٥,٣٣
٢٧	المساهمة في تمويل برامج تدريب وتنمية المعلمين .	٧	١١	٣٦	٩٣,٢٢	٢٧,٤٤
٢٨	عمل مشروعات لنقل الطلاب من منازلهم إلى المدراس.	١	٣٤	١٩	٤١,٦٨	٣٠,٣٣
٢٩	تدعيم الأنشطة الطلابية وتلبية احتياجات هذه الأنشطة بالمدارس .	٩	١٤	٣١	٨٩,٢٨	١٤,٧٧
٣٠	تقديم الجوائز التشجيعية للطلاب المتفوقين دراسياً وكذلك في الأنشطة المختلفة .	٣	٩	٤٢	٩٣,١٨	٤٩
٣١	تمويل الرحلات العلمية للطلاب والمعلمين .	٦	٢٩	١٩	٥٦,٥٨	١٤,٧
٣٢	تمويل مراكز التنمية المهنية للمعلمين .	٧	٣٠	١٧	٥٥,٦	١٤,٧
٣٣	تمويل الحملات الصحية المدرسية .	٤	٢٥	٢٥	٦٢,٥	١٦,٣
٣٤	تمويل برامج ثقافية وتنموية لرفع الوعي بالمواطنة وأبعادها.	٨	٣١	١٥	٥٤,٦٢	١٥,٤

- جاءت إستجابات عينة الدراسة بأن المشاركة المجتمعية المقدمة في إطجار تشجيع وتحفيز الطلاب المتفوقين دراسيا وكذلك الأنشطة المختلفة جاءت بأنها مشاركة ضعيفة بنسبة ٢٢% : إلي ٤% متوسطة المشاركة وكلا النسبتين إن دلتا علي شئ فإنما تدل علي إنعدام المساهمة أو المشاركة من قبل المجتمع الدني في تنمية مدارسهم ومستوي طلابهم وهذا نابع قلة الوعي الثقافي والتنموي والإعلامي المحفز لشرائح المجتمع علي إختلاف ثقافاتهم ومستوياتهم الاقتصادية نحو تشجيع الأبناء والمعلمين المتميزيين في إطار مدارسهم المحيطة بهم .

- كذلك جاءت الإجابة ضعيفة بنسبة ١٩% : ٣,٥% عالية في إطار الإستجابة علي تمويل برامج تدريب وتنمية المعلمين .

- أيضا تمويل البحث والدراسات التربوية اللازمة لحل المشكلات المدرسية والبرامج الثقافية والتنموية لرفع الوعي بالمواطنه وأبعادها جاءت الاستجابات علي هذين البندين ضعيفة بنسبة٥,٤% : ١٨% عالية و ١٦,٧٤% : ٤,٣٢%عالية علي التوالي .
- والبند الخاص بالصيانة للمباني المدرسية جاءت الإستجابة بضغيفة بنسبة ١٦,٢% :٣,٢٤% عالية .
- كذلك بند تزويد المدارس بالأجهزة التعليمية ضعيفة٢٥،٤% عالية .
- أما بند عمل مشروعات لنقل الطلاب الي مدارسهم ومنازلهم فكانت الإستجابة متوسطة ١٠,٢٦%: ١٨% ضعيفة .
- وبند تمويل الرحلات العلمية للطلاب والمعلمين كانت الإستجابة بمتوسطة إلي ضعيفة علي الترتيب ١٠,٢٦%: ١٥,٦٦%.
- أما بالنسبة لبند توفير القرطاسية المدرسية والمستلزمات اللازمة لعملية التدريس فكانت الإستجابة بمتوسطة ١٥% : ٩,١٨% ضعيفة .
- كذلك طباعة الكتب المدرسية جاءت الإستجابات عليها ضعيفة ١٥,١٢%: ٨,٦٤% متوسطة .

وبشكل عام فإن واقع المشاركة المجتمعية لتمويل التعليم العام في مصر إنما ينعكس مشكلة غاية في الخطورة والأهمية بما كان حيث أن الوعي بالمواطنة وأبعادها والوعي الثقافي والتنموي لدي المواطنين خاصة أولياء الأمور منهم غير متواجد وغير محدد المعالم والأهداف وهذا يحتاج لوقفة حاسمة لدفع هذا الوضع المتردي بعيدا وتجديد طاقات المجتمع وتحديد أهدافة وغاياتة وتوجيهها بشكل فعال ومباشر ومؤثر في رفع كفاءة وجودة البيئة التعليمية المدرسية لدي أبناء هذا المجتمع علي السواء للحصول علي مخرج تعليمي قادر علي المنافسة عالميا في إطار من الجودة والإجادة للأداء المجتمعي والمؤسسي، وهذا ما تتفق معه الدراسة الحالية مع دراسة كمال بيومي " مصادر وبدائل مقترحة" لتمويل التعليم في الخليج العربي١٩٩٧" في التوجه العالمي للبحث عن مصادر وموارد جديدة لتمويل التعليم وإشراك القطاع الشعبي في ذلك، وكذلك تتفق مع دراسة عماد محمد عطية بعنوان آثر العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية علي التعليم في المجتمع المصري في أن التعليم يعاني من قصور في موارده المادية وضرورة البحث عن مصادر تمويل إضافية نابعة عن المشاركة الإجتماعية لتلبية إحتياجات العملية التعليمية بشكل فعال. كما تتفق ودراسة رمضان عيد(دراسة مقارنة لوسائل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في المرحلة الثانوية في مصر وإنجلترا والهند) في الأخذ من تجارب الدول الأخري وخبراتهم في مجال تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لدينا في مصر.

المحور الرابع :جدول (١٩) ممقترحات لزيادة إسهام القطاع المحلي والخاص في تمويل التعليم العام قبل الجامعي .

م	العبـــارة	ت نعم	ت لا	ت احيانا	الوزن النسبي	كا٢
٣٥	إشراك المجتمع المحلي والقطاع الخاص في التخطيط التربوي لمستقبل التعليم العام قبل الجامعي .	٣٦	٨	١٠	١٢٨,١٦	٢٧,١
٣٦	إشراك المجتمع المحلي والقطاع الخاص في اقتراح المناهج والخطط الدراسية لمقابلة احتياجات سوق العمل .	٣٣	٧	١٤	١٢٧,١٤	٢٠,١١
٣٧	إشراك القطاع الخاص والمجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني في وضع سياسات التعليم.	١٠	٢٨	١٦	٦٢,٥٦	٩,٣
٣٨	إعفاء القطاع الخاص من الضرائب بقدر مساهمته في تمويل التعليم .	١٤	١١	٢٩	١٠٠,٢٢	١٠,٣
٣٩	تخصيص نسبة من الضريبة علة المبيعات لمشاريع التعليم في كل حي .	٣٦	٥	١٣	١٣٤,١	٢٨,٧
٤٠	تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية في قطاعات التعليم العام لقبول التبرعات والهبات والأوقاف .	٣١	٥	١٨	١٢٩,١	١٨,٧
٤١	إشراك ممثلي القطاع الخاص بمجالس الأمناء والمجالس النوعية للتعليم على المستويين المركزي واللامركزي دعماً للمحاسبية.	٢٧	٧	٢٠	١٢١,١٤	١١,٤
٤٢	ربط برامج التعليم الثانوي على وجه الخصوص باحتياجات القطاع الخاص وقطاع الأعمال.	٣٤	٤	١٦	١٣٤,٠٨	٢٥,٣
٤٣	إنشاء صناديق مالية تمول من رسوم رمزية على أنشطة القطاع الخاص توجه للتعليم العام قبل الجامعي.	٣٤	٨	١٢	١٢٦,١٥	٢١,٧

- جاءت الإستجابات في هذا المحور متمثلة في البنود التالية :-

- الإستجابة بنعم بنسبة ١٩,٤٤% : ٤,٣٢% لا علي بند إشراك المجتمع المحلي و القطاع الخاص في التخطيط التربوي لمستقبل التعليم العام قبل الجامعي ، مما يؤكد رغبة أفراد المجتمع في أن يكونوا شركاء فاعلين في التخطيط لمستقبل أبنائهم وتعليمهم بما يضمن أن هذه المشاركة أيضا سيتبعها مشاركة في تمويل هذه السياسات والخطط التربوية والتعليمية.
- ثمن جاءت الإستجابة علي بند تخصيص نسبة من الضريبة علي المبيعات لمشاريع التعليم في كل حي بنسبة ١٩,٤٤% نعم :٢,٧% لا وهذا يدعم صناديق التعليم في كل حي علي حده .
- كذلك الإستجابة علي بند ربط البرامج التعليم الثانوي علي وجه الخصوص بإحتياجات القطاع الخاص وقطاع الأعمال بنسبة ١٨,٣٦ نعم : ٢,١٦ لا وهذا من أهم الأهداف التي يجب أن نضعها محل الإهتمام والتنفيذ أي ربط الخريج بسوق العمل واحتياجاتة وذلك في إطار دفع هذا السوق للإنفاق وتمويل البرامج التعليمية المختلفة لأنه يتم تعظيم عائداتة من هذه المنظومة التعليمية .

- كذلك الإستجابة علي بند إنشاء صناديق تمويل من رسوم رمزية علي أنشطة القطاع الخاص وتوجية التعليم العام قبل الجامعي جاءت نعم بنسبة ١٨,٣٦% : ٤,٣٢% لا .

– أيضا جاءت الإستجابة علي إشراك المجتمع المحلي والقطاع الخاص في اقتراح المناهج والخطط الدراسية لمقابلة احتياجات سوق العمل بنسبة نعم ١٨% : ٣,٧% لا .

– وبند إشراك ممثلي القطاع الخاص بمجالس الأمناء والمجالس النوعية للتعليم علي المستويين المركزى واللامركزى دعما للمحاسبين جاءت الإستجابة عليه بنعم ١٤,٥٨% : ١٠,٨% أحيانا أى أن عينة الدراسة جاءت إستجاباتهم مترددة ما بين إشراك مجالس الأمناء في إتخاذ القرار التعليمي والمحاسبة وذلك لابد وأن يتم في ضوء قرارات ولوائح وقوانين تنظيم هذه المشاركة حتى لا تكون عبئا معرقا لخطط التربية والتعليم وتكون مشاركتهم بها أصحاب المصالح والتوجيهات .

– ثم جاءت الإستجابة علي إعفاء القطاع الخاص من الضرائب بقدر مساهمتة في تمويل التعليم ٧,٥٦% نعم : ١٥,٦٦% أحيانا أي أن غالبية العينة لا تؤيد بشدة هذا الإعفاء لأن تمويل التعليم يعتبر واجب وطني إذا ما فهمنا المواطنه وأبعادها كما سبق الإشارة في البند الثالث سلفا .

– والخلاصة أن الإستجابات الحالية علي أسئلة هذا البند الخاص بتقديم البدائل والمقترحات لزيادة إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم جاءت متفقة مع دراسة أحمد محمد نبوي " بدائل مقترحة لتمويل التعليم الابتدائي في مصر لتحقيق الإستعاب الكامل ٢٠٠١" وركزت الدراسة الحالية مع هذه الدراسة علي أن تطوير الأنظمة واللوائح الإدارية والمالية في قطاعات التعليم العام قبل الجامعي والتيلاى تسهل وتسير لقبول التبرعات والهبات والأوقاف أنما يساعد بشكل قانونى وسليم(يدعم المحاسبية والشفافية) علي دعم القرار التعليمي والإنفاق علي منظومة التعليم العام قبل الجامعي في مصر من خلال المشاركة المجتمعية والقطاع الخاص ، إننا بحاجة ماسة وملحة لزيادة فرص ولوج القطاع الخاص والمحلي في تمويل التعليم العام قبل الجامعي في مصر وتقديم هذه المساعدات والعروض يجب أن يكون في حدود قواعد منظمة وأيضا دون وقود روتين عقيم يؤدى لإحجام المجتمع عن المشاركة حقا في تمويل التعليم .

– وكذلك تتفق مع دراسة لمياء إبراهيم الدسوقي (تعزيز المشاركة المجتمعية لتطوير التعليم العام في مصر) في أن مفهوم المشاركة المجتمعية في التعليم العام في مصر غير مفعل أو واضح المعالم ولابد من تفعيله وتعزيزة ونشر ثقافة المشاركة بين المجتمع والمدرسة والدولة.

– خلاصة ما توصلت اليه المحاور الأربعة السابقة للإستبيان في هذه الدراسة:

١-ان المجانية المزمعة حالياً لا تحقق إلا التمييز بين أبناء القادرين مادياً وغير القادرين علي الإنفاق علي مواصلة تعليمهم.

٢-التطبيق الفعلي علي مجانية التعليم في مصر يتطلب الكثير من التشريعات القانونية المتكاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمة.

٣-المركزية الشديدة في إدارة التعليم والإجراءات الروتنية العقيمة أدت إلي تدهور حال التعليم قبل الجامعي في مصر وإحجام القطاع الخاص عن المساهمة في تمويله.

٤-ضرورة الأخذ بالتوجهات العالمية في توفير مصادر وموارد لتمويل التعليم بما يتناسب مع ظروفنا وواقعنا مثلا:

-اعطاء القروض والسلف الطلابية للتلاميذ الغير قادرين علي مواصلة تعليمهم.

-اشراك المجتمع المحلي والقطاع الخاص في دعم وتمويل التعليم في ظل قوانين محددة.

-تقليل الهدر المالي في المديريات وديوان الوزارة في أجور وتعويضات تلتهم ميزانية الوزارة ولا تحقق جودة النظام التعليمي والعملية التعليمية في الصف الدراسي.

نتائج الدراسة التحليلية والدراسة الميدانية:

تمهيد:

هناك ملاحظات رئيسية ترتبط بمشكلة عدم ملائمة الموازنات المقدمة للتعليم (ميزانية التربية والتعليم) لاحتياجات تطوير وجوده التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص فيه ومن أهم هذه الملاحظات قصور النسب المخصصة للتعليم من إجمالي الموازن العامة للدولة لما هو مفترض أن يقوم به هذا القطاع الحيوي من إعداد الكوادر البشرية التي ستخدم كافة القطاعات المجتمعة الاخري أي أن الأحرى بنا التركيز علي هذا النظام التعليمي الضخم خاصة (الأعداد الهائلة للملتحقين بالتعليم قبل الجامعي في مصر) لأنه هو البوتقة الأولي التي يتم صهر كافة الإمكانيات سواء المادية أو البشرية فيها لتهيئة المواطن للاضطلاع بدوره المجتمعي والتنافسي فيما بعد ، وفيما يلي سيتم طرح النتائج التي تم التوصل إليها فيما يخص عدم ملائمة ما يتم اعتماده من ميزانيات للتربية والتعليم للوفاء باحتياجات تطويره وجودته وهذه النتائج على الصعيدين النظري والميداني هي :

أولاً:نتائج الدراسة النظرية:

١- ضعف مشاركة القطاع الخاص وعدم ارتباط الموازنة بالأداء وضعف التمويل من الأنشطة الأكاديمية والمجتمعية وعدم تحقيق الاستفادة القصوى من المخ والمساعدات المقدمة للتعليم في مصر.

٢-يتم اتخاذ القرار التربوي بناء على توصيات مؤسسات تربوية شرعية مثل مجلس التعليم قبل الجامعي والمجلس الأعلى للتقويم والامتحانات ومجلس الوكلاء ولجان تطوير المواد الدراسية وذلك في ضوء دراسات أماناتها الفنية وخبرائها الاستشاريين وأعضائها التنفيذيين، ومن ثم يتم اتخاذ القرار من موقع المسئولية الكاملة وفي إطار روح الفريق وقاعدة المشاركة.

٣-المتابعة المتصلة والتقويم المستمر للممارسات داخل الميدان ومحاولة حل المشكلات وتصحيح المسار أولاً بأول لأي نتوء قد ينشأ من سوء في أسلوب التنفيذ أو صعوبة في الإمكانات أو عن الأخطار البشرية العادية ومن ثم يستلزم الأمر تعديلاً فورياً لأسلوب التنفيذ دون التخلي عن الهدف ما دام سليماً، وهذا في حد ذاته إيجابية تحتسب لمن يستهدف التطوير الفعلي الذي يقف على أرض صلبة من الممارسة الميدانية دون الاكتفاء بالتنظير الأكاديمي.

٤-يجب التصدي بشجاعة بالقوانين والتشريعات الرادعة لسلبيات كانت تشوه صورة النظام التعليمي المصري مثل الغش الجماعي ومحاولات تحجيم دور الكتاب المدرسي وإلغائه أحياناً كثيرة والإساءة إلى المعلم من خلال إساءة استعمال البعض لدرجات أعمال السنة ومحاولات تفريغ المدرسة من مضمونها بنقل العملية التعليمية من المدرسة إلى البيت (الدروس الخصوصية).

٥-الحاجة للتجديد والإبداع والابتكار في طرق التفاعل والتشارك بين الأهل والمدرسة.

٦-الحاجة لمزيد من النوايا الطيبة والحسنة لتقديم يد العون للتعليم من ناحية أنه واجب إنساني ووطني.

٧-يجب أن يكون هناك دراسة علمية تفيد من إعادة تأهيل المجتمع لتقبل فكرة الإنفاق على العملية التعليمية.

٨-نحن في حاجة ماسة لأن تكون هناك جسور صلة وتواصل بين صانعي القرار التعليمي وصانعي الأبحاث الاقتصادية في مجال التعليم.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية:

أ-النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية فيما يتعلق بواقع مجانية التعليم العام المصري قبل الجامعي:

١-إن ما تقدمه الدولة وتلتزم به من تمويل لقطاع التعليم العام قبل الجامعي في مصر لا يخفف من العبء الذي تتحمله

الأسرة المصرية شهرياً متمثلاً في الدروس الخصوصية، ولا يساعد على الحد منها والقضاء عليها.

٢-إن الميزانيات المخصصة لقطاع التعليم (خاصة قبل الجامعي الحكومي) يتم هدرها بشكل صارخ في الأجور والبدلات والانتقالات في مديريات التربية والتعليم وليست مركزة بشكل قوي على النهوض والتنمية والتطوير للعملية التعليمية في المدرسة وللتلميذ والمعلم.

٣-إن مبدأ المجانية كمبدأ أساسي وحق من حقوق الطفل في تلقي تعليم مجاني عالي الجودة مبدأ مهدر وغير مفعل وهذا أيضاً يؤكد عدم تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٤-هناك قصور من جانب الدولة في دعم الجودة التعليمية لأن النسب المخصصة للإنفاق على التعليم في مصر دون المعدلات العالمية.

ب-النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمعوقات إسهام القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تمويل بعض جوانب التعليم العام قبل الجامعي:

١-هناك انعدام للعلاقة التفاعلية والشراكة بين إدارات التعليم والقطاع الخاص فيما يخص تمويل ودعم التعليم في مصر.

٢-إن من أهم معوقات إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم اهتمام هذا القطاع بالمجالات ذات المردود المالي المباشر وليس الاستثمار في رأس المال البشري.

٣-أن ضعف التركيز الإعلامي على المشاركات التي يقدمها القطاع الخاص للمدارس والإدارات التعليمية يؤثر بشكل سلبي على جدية ورغبة أصحاب القطاع الخاص في دعمهم للقطاع التعليمي.

٤-إن عدم كفاءة المخرج التعليمي وعدم ملاءمته لسوق العمل من الأمور الهامة والرئيسية في إحجام أصحاب الأعمال والقطاع الخاص عن تقديم يد العون والمساعدة للمؤسسات التعليمية لأن البرامج الدراسية بها لا تخدم الطالب ولا تؤهله لسوق العمل.

٥-إن الإجراءات الروتينية العقيمة تعرقل وبشدة مساهمة رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص عن تمويل التعليم.

٦-إن ضبابية وعدم وضوح الدور المطلوب والمنوط به من جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني في تمويل التعليم والنهوض به يعتبر عاملاً أساسياً في عدم المشاركة الفعالة من جانب هذا القطاع لأنه لا يدرك ما هو مطلوب منه بالفعل.

٧-إن عدم وجود قواعد ولوائح تنظم تلقي المسئولين في التربية والتعليم للهبات والمساعدات والمدارس والنظام التعليمي يؤثر سلباً على ما ننادي به من شراكة تعليمية حقيقية، حيث يخشى المسئول من تلقي هذه الهبات التي لا يقننها القانون واللوائح منعاً للمسائلة.

٨-إن غياب المحاسبية والشفافية في عمليات الإنفاق التعليمي أمر يؤدي لهدر الميزانيات وبالتالي عدم قيامها بالدور التنموي والتطويري المنوط بها في دعم المجانية وتكافؤ الفرص التعليمية.

ج-النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العام قبل الجامعي:

١-إن قلة الوعي الثقافي والتنموي والإعلامي المحفز لشرائح المجتمع على اختلافها أدى إلى ضعف مشاركتهم في تشجيع الأبناء والمعلمين المتميزين في حيز مدارسهم المحيطة وضعف العلاقة بين المجتمع المحلي والمدرسة.

٢-إن قلة الوعي المشار إليه سابقاً أدى إلى إحجام الآباء والمجتمع المدني عن تمويل برامج تدريب وتنمية المعلمين وبرامج

البحث التربوي لحل مشكلات التربية والتعليم.

٣-عدم الإلمام بمفهوم المواطنة الحقة أدى إلى عدم إدراك المواطن لدوره تجاه المؤسسة التعليمية في رفع كفاءتها والنهوض بها، وهذا يتضح في عدم الإقبال على تقديم أعمال الصيانة للمباني المدرسية في محيط كل منطقة تعليمية على حدة من جانب الأهالي ورجال الأعمال والمجتمع المدني بشكل عام، وكذلك عدم تقديمهم للمساعدة في مشروعات نقل الطلاب إلى مدارسهم ومنازلهم، أو تمويل رحلات استكشافية وعلمية لهم، وأيضاً في عدم توفير القرطاسية المدرسية اللازمة للعملية التعليمية.

د-النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالمقترحات لزيادة إسهام القطاع المحلي والخاص في تمويل التعليم العام قبل الجامعي:

١-إن مشاركة الآباء والمجتمع المحلي والقطاع الخاص في وضع السياسات التعليمية والتخطيط التربوي لمستقبل التعليم العام قبل الجامعي لأبنائهم يضمن أن يتبعه مشاركة فاعلة في تمويل هذه الخطط التعليمية.

٢-إن العمل على تخصيص نسبة من الضريبة على المبيعات لصالح مشاريع التعليم في كل حي سوف يدعم صناديق التعليم في كل حي على حدة.

٣-كذلك العمل على ربط برامج التعليم الثانوي على وجه الخصوص بسوق العمل سوف يشجع قطاع الأعمال على الاستثمار في رأس المال البشري.

٤-إن دعم وتقوية أنظمة المحاسبية والشفافية من خلال مجالس الأمناء أمر هام وحيوي وذلك في إطار لوائح وقوانين منظمة حتى لا تكون عقبة أمام خطط التربية والتعليم ومن يريدون معاونتها وتمويلها من جانب المجتمع المدني والتعليم الخاص.

٥-إن إعفاء القطاع الخاص من الضرائب بمقدار ما يقدمه من تمويل للتعليم يعتبر أمراً مشجعاً وحيوياً يعمل على زيادة مساهمة هذا القطاع في دعم التعليم.

التصور المقترح :

أ- بناء علي ما سبق فنحن هنا بصدد تقديم تصور مقترح ومبادئ لسياسات مقترحة لتمويل التعليم لكي يحقق أهدافه بدرجه الجودة المطلوبة التي تخفف من الأعباء التمويلية المباشرة للأسر المصرية خاصة محدودي الدخل وكذلك تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، لذا لابد من وضع أسس ومنطلقات للتصور المقترح فيما يتعلق بالمصادر الحكومية لتمويل التعليم العام قبل الجامعي في مصر:

١- زيادة التمويل لمؤسسات التعليم بمختلف مراحله علي أن ترتبط هذه الزيادة نوعا ما بجودة التعليم بالمؤسسة وتحقيقها رسالتها وأهدافها .

٢- رفع كفاءة إدارة الموارد الحالية والمستقبلية وترشيد الإنفاق وذلك لضمان الحصول علي أقصي استفادة منها وتشجيعا للأفراد علي الاستمرار في دعم مؤسسات التعليم في ضوء زيادة الاعتماد علي الموارد والمصادر غير الحكومية في تمويل التعليم .

٣- وضع اللوائح والقوانين المنظمة للعمل التشاركي بين القطاع الخاص والقطاع العام في إطار من الشفافية والمحاسبة وأيضا بدون روتين عقيم يؤثر سلبا علي دعاوي المشاركة المجتمعية والقطاع الخاص في تمويل التعليم لأن الإجراءات الروتينية تؤدى لإحجام القطاع الخاص عن تقديم يد العون للمشروعات التعليمية وللعملية التعليمية برمتها .

٤- يجب أن تنطلق هذه السياسة والتوجهات من خلال دعم حكومي تشريعي وقوانين تدعم اللامركزية في اتخاذ القرار التعليمي ووضع السياسات التعليمية ورفع الجودة والسعي نحو استقلالية مؤسسات التعليم .

٥- زيادة تمويل الدولة تدريجيا وربطة بمعايير الأداء لكي تصل الي المعدلات العالمية ٦% من إجمالي الناتج القومي وإعطاء مخصصات أكبر للمحليات والمناطق الريفية ومحدد الدخل .

٦- ترشيد الإنفاق في مؤسسات التعليم وإعادة تدوير الفاقد والمستهلك منها بشكل علمي مدروس.

٧- أن التحدي الحقيقي هو أن الإنفاق على الإدارات التعليمية والأجور والتعويضات يمثل عبئا علي ما يتم تخصيصه من نسب للعملية التعليمية في المدرسة وما يتم إنفاقه على الطالب مباشرة وعلي رفع كفاءة ومهنية المعلم أيضا ، لذا يجب إعادة النظر في توزيع ميزانيات التعليم بشكل يضمن جودة وكفاءة الإنفاق المباشر علي الطالب والمعلم وهما جوهر العملية التعليمية :-

٨-التشديد علي الحضور والغياب بين طلاب المدارس خاصة المراحل الثانوية لكي يتم محاربة الدروس الخصوصية والقضاء عليها لأنها تلتهم ميزانيات الأسر المصرية مما يشكل عبئا لأنها تلتهم ميزانيات الأسر المصرية مما يشكل عبئا اقتصاديا أضافيا عليها وبالتالي يحقق عدم تكافؤ الفرص التعليمية لأن الفرص الجيدة في يد من يملك لكي يدفع ، وهذا هو هدر المجانية في صورة أخرى .

٩-تقليل الهدر المتزايد في النفقات الحكومية من خلال أتباع أساليب حديثة في بناء المدارس.

١٠-استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة في التدريس بما يعمل علي تخفيض الكلفة التدريسية مع الأهتمام برفع القدرات المهنية والعلمية للقيادات التعليمية وهيئات التدريس والحد من التضخم الوظيفي والعمالة الزائدة في الوظائف الإدارية.

١١-التفكير جديا في البحث عن مؤسسات خاصة تقوم بطباعة الكتب التعليمية تتنافس فيما بينها لتقليل تكاليف الطباعة وتحسين جودة المنتج.

١٢-العمل علي تحسين توزيع الموارد المالية بما يعيد التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية وبين المراحل التعليمية وفقاً لأدوارها التنموية وبين الريف والحضر بما يحقق تكافؤ الفرص بين الجميع.

١٣-إيلاء أهمية خاصة للدراسات الأقتصادية والتخطيطية والفنية من خلال إنشاء وحدات اقتصادية تتولي مسئولية القيام بدراسات وبحوث ميدانية وتحليلية إستراتيجية وتقديمها لمتخذي القرار وصولاً لقرارات سلية أقتصاديا وتحقق الأهداف بشكل علمي.

١٤- ضرورة تنوع مصادر التمويل بهدف تقليل الاعتماد علي التمويل الحكومي (إيجاد بدائل وفرص للإنفاق والتمويل والدعم) وفتح مجالات مستقبلية لزيادة التمويل متعدد الروافد من خلال المشاركة المجتمعية وزيادة الوعي بالمسئولية الاجتماعية للمواطنين تجاه هذا الوطن وخططه وأهدافه واتجاهاته .

١٥- تشجيع رجال الأعمال والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية علي إنشاء وتحسين المنشآت التعليمية وإعدادها وتقديم الأجهزة والمعدات التعليمية التي ترفع كفاءة العملية التعليمية .

١٦- إيجاد مصادر بديلة للتمويل مثل طرح مستندات أو أذون خزانة تحت مسمي تمويل التعليم وذلك بأسعار فائدة متميزة ولآجال طويلة وتحصيل رسوم رمزية علي بعض المعاملات الحكومية لصالح الهدف نفسه والعمل علي تطوير بعض المعاملات الحكومية لصالح الهدف نفسه والعمل علي تطوير صندوق تطوير التعليم ورفع كفاءته .

١٧- تشجيع القطاع الخاص علي التوسع في إنشاء المدارس غير الهادفة للربح بمعايير جودة وممكن تأجيرها للدولة أو توفير بنية تحتية خاصة في الريف ٠ التبرع بالأرض) وذلك في إطار من تقليل للضريبة المفروضة علي القطاع الخاص لكي يتم تشجيعه علي الاستثمار في التعليم أو إطلاق أسماء المتبرعين علي المنشآت .

١٨-إطالة اليوم الدراسي مثل كوريا الجنوبية من الساعة ٨ صباحاً حتى السابعة مساء يتخلله فسحتين للترويح واستعادة النشاط والفسحة الثانية يتم تقديم وجبة غذائية مكتملة العناصر الغذائية اللازمة للطالب ويقترح أن تكون من مطاعم المحافظة كل على حدة وخاضعة لمعايير السلامة والصحة ويتم خصم الضريبة من أصحاب المطاعم على حسب ما يتم تقديمه، الحصة تكون كافية للشرح والاستيعاب بمعنى أن المدرس يأخذ مبلغ وليكن (١٠جـ) على كل طالب وبالتالي دخله سيزيد ولن يحتاج لإعطاء الدروس ويتم إجراء مسابقات بين الطلبة لتقييم أداء المدرس.

١٩-من أجل تحسين الموارد المتاحة في زيادة فرص تمويل التعليم قبل الجامعي وتحقيق المزيد بنفس القدر من المبلغ المرصود من التعليم عن طريق خفض تكاليف الوحدة وتحسين كفاءة النظام التعليمي من الممكن إتخاذ بعض التدابير والخيارات:

-الاعتماد علي نظام الفترات الدراسية وزيادة عدد الطلبة في الصف الواحد ومحاولة تجنب عيوب هذا النظام بزيادة تدعيم الطالب والمعلم في نفس الوقت.

-تحقيق معايير اقتصاديات الحجم عن طريق ضمان إن المدارس ليست صغيرة الحجم جداً الحد من الرسوب والتسرب لتخفيض العدد المطلوب من أماكن لهم في المدارس.

-تحديد الأولويات لأن العمل التعليمي قائم فعلا في حجورات الدراسة أى معلم وتلميذ ووسائل تعليمية.

-المساواة في التعليم والتنمية الاقتصادية هدفان متسقان لا يمكن التضحية وتعمني المساواة في التعليم حصول كل طفل بغض النظر عن ظروفه علي تعليم يمكنه من تنمية قدراته بصورة كاملة (صندوق النقد الدولي١٩٩٨IMF) كما أشار صندوق النقد الدولي إلي أن الدول المختلفة تطبق إستراتيجيات مختلفة لزيادة المساواة فبعض الدول اعتمدت استراتيجية تشجيع إستخدام الموارد العامة للإرتقاء بالشريحة الدنيا في توزيع الدخل وركزت دول أخري علي الشرائح العليا من خلال زيادة الضرائب.

-الدعم المادي المقدم للمدارس بناء علي معادلات تقدير الإحتياجات هنا يتم تقدير مقدار ما تحتاجه المدرسة من تمويل خاص بها علي أساس أولوياتها من اجل تقديم نوعية محددة من التعليم لطلباتها من خلال عدد الطلاب إلي عدد المدرسين كذا المستوي الإقتصادي والاجتماعي للطلبة والبنية الأساسية للفصول والمدرسة والتجهيزات التعليمية وهذا يقودنا للتأكيد علي مبدأ الشفافية والمحاسبية في تقدير الإحتياجات منعاً للهدر.

-من المهم في وضع أى تصور مقترح لزيادة كفاءة الموارد التعليمية وإيجاد بدائل إخري غير الموارد الحكومية أن نشير إلي أنه يجب فهم طبيعة النفقات التعليمية وهي نفقات جارية أو رأس مالية وذلك لتقنين سبل الإفادة منها والحد من النفقات الجارية التي تستهلك أكثر مما تنتج في الميزانية العامة للتعليم فعندما تزداد حصة رأس المال والأستثمار في البنية التحتية من نفقات التعليم فأن هذا يعكس الجهد المبذول من قبل الحكومة في توسيع النظام التعليمي وعندما يوجه الانفاق إلي تدريب المعلمين أثناء الخدمة فهذا يعمل تركيز الجهد علي تحسين نوعية التعليم.

التصور المقترح الخاص بالمنح والقروض والمساعدات الدولية

١- التوسع في أنماط التعلم غير التقليدية ويكون ذلك من خلال التوسع الموضوعي في أنماط التعلم الحديث مثل التعلم عن بعد والاستفادة في حدود موضوعية ودقيقة – من الوسائل والمساعدات التعليمية التكنولوجية منخفضة التكاليف والتي لا تحتاج لبناء مدارس ومساحات كبيرة وتجهيزات كثيرة وذلك لترسيخ مفاهيم التعلم المستمر وهذا جزء من ما توجه إليه المنح والقروض الدولية لذا يجب تحقيق الإستفادة العظمي منها .

٢-حسن توجيه المساعدات الدولية في التعليم من خلال وضع أولويات للمنح والمساعدات الدولية بحيث تتبع من احتياجات المجتمع وسوق العمل وذلك لتضييق الفجوات التمويلية وعقد اتفاقيات جديدة تخدم هذا الغرض التعليمي .

آليات تطبيق التصور المقترح :

١-الأخذ بالمنظور الشمولي والعقلاني في التعامل مع تكلفة التعليم والتمويل بحيث نرتقي في الآداء من مجرد الزيادات المالية العشوائية الي الزيادة العلمية السليمة علي كفاءة الاستثمار الأمثل وتحسين المخرجات التربوية علي المدي البعيد والقريب وعلي مستوي الفرد والمجتمع.

٢-تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع مراحل التعليم قبل الجامعي (الابتدائي والإعدادي والثانوي) وبين الذكور والإناث والمناطق الجغرافية فغي البلد الواحد والفئات الاجتماعية والاقتصادية داخل نفس البلد (مصر).

٣-تعظيم الاستفادة من مبادئ علم اقتصاديات التعليم في ترشيد الاتقان التعليمي وتقليل الهدر من ميزانيات التعليم سنوياً.

٤-زيادة فرص وتعزيز سبل الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في الأتفاق التعليم وفور ضوابط وتشريعات محددة سلفاً لضمان الكفاءة والجودة والشفافية.

٥-المراجعة المستمرة والمحاسبية أثناء التطبيق (تقترح كل سنتين أو أربع لضمان جودة الآداء).

٦-تحديد الأهداف التنفيذية الخاصة بالسيادة التعليمية فيما يخص التمويل والميزانية وفق دراسات يقوم بها نخبة من التربويون ورجال الاقتصاد والسياسة والاجتماع.

معوقات تطبيق التصور المقترح:

١-عجز الموارد المالية عن تلبية متطالبات إصلاح التعليم.

٢-سوء توزيع الموارد المالية في النظام التعليمي.

٣-انحياز النفقات الجارية علي حساب النفقات الاستثمارية (أجور المعلمين والإداريين ٨٣% من جملة موازنة الحكومة للتعليم).

٤-وجود هدر في التكلفة الاقتصادية لإنشاء المدارس تصل لـ٢٠% من قيمة التكاليف وما يترتب عليه من زيادة كثافة الفصول قلة الاستيعاب زيادة الرسوب والتسرب.

٥-غياب الوعي التثقيفي للمجتمع في أهمية الشراكة بين المجتمع والمدرسة لتحقيق جودة التعليم.

٦-الروتين العقيم الذي يؤدي إلي أحجام القطاع الخاص عن مباشرة دورة في تمويل التعليم والأتفاق عليه وذلك لان التشريعات الروتينية والقانونية تؤدي إلي سلسلة من الملل والرتابة في إجراءات التبرع من القطاع الخاص أو تقديم الهبات والمعونات للمدارس كل في محيط مجتمعة المحلي.

توصيات خاصة بسبل مواجهة المعوقات السابقة:

١-لمواجهة عجز الموارد المالية عن تلبية متطلبات إصلاح التعليم يجب أن نفهم طبيعة النفقات التعليمية من حيث هي نفقات جارية أو رأس مالية وذلك لتقديم سبل الإفادة منها والحد من النفقات الجارية التي تستهلك أكثر مما تنتج في الميزانية العامة في التعليم وذلك في إطار إيجاد بدائل أخري غير الموارد الحكومية.

٢-وفي سبيل مواجهة سوء توزيع الموارد الحكومية في النظام التعليمي يجب العمل علي تحديد الأولويات لأن العمل التعليمي قائم فعلاً في حجرات الدراسة (أي معلم وتلميذ ووسائل تعليمية).

٣-وفي سبيل مواجهة إنحياز النفقات الجارية علي حساب النفقات الإستثمارية يجب ان يكون الدعم المادي المقدم للمدارس بناء علي معدلات تقدير الاحتياجات هنا ويتم تقديم ما تحتاجه المدرسة علي أساس أولوياتها من أجل تقديم نوعية محددة

من التعليم الجيد من خلال معرفة الطلاب إلي عدد المدرسين وكذلك المستوي الإقتصادي والاجتماعي للطلبة والبنية الأساسية للفصول والتجهيزات التعليمية وهذا يقودنا إلي التأكيد علي مبدأ الشفافية والمحاسبية في تقدير الاحتياجات منعاً للهدر.

٤-وفي سبيل مواجه غياب الوعي التثقيفي للمجتمع في أهمية الشراكة بين المجتمع والمدرسة وتحقيق جودة التعليم يجب أن تنطلق هذه الروي والتصورات من كون التعليم هو المشروع القومي لمصر الذي يجب أن تتكاتف حوله كل الجهود ليحقق علي أنها الواقع والتأكيد علي الشراكة المجتمعية هي محور الأرتكاز في بناء جسور الثقة بين المجتمع والمدرسة، يجب أن نفعلها كما في أمثلة أفريقية ناجحة مثل كينيا حيث يوجد نظام (الهارامبي) ويعني دعنا نضع مصادرنا معاً لتطوير مجتمعنا وهنا يتم إدارة المدارس من خلال تعبئة الموارد والمصادر وذلك بمساهمات أولياء الأمور ومساعدة المنظمات غير الحكومية حيث يسهم المجتمع بـ٦٠% من الإتفاق علي رواتب المعلمين وإنشاء المدارس التي لا تبعد عن سكن التلاميذ بأكثر من٥كم وتوفير القرطاسية المدرسية في حيث تتولي الحكومة المركزية ٤٠% فقط من جملة الإتفاق التعليمي هناك.

٥-لابد من عمل طفرة في التشريعات والقوانين المنظمة للعمل التطوعي والتشاركي بين المدرسة والمجتمع المحلي والقطاع الخاص في ضوء من التبسيط والتيسير علي القائمين علي هذه الأعمال والمنح حتي لا يكون هناك أحجام وعزوف علي المشاركة المادية والمعنوية الفاعلة في المنظومة التعليمية في مصر.